موسكو: بوتين مستعد للتفاوض دون شروط لكن لا رد من كييف

فانس يحذر: استمرار نزاع أوكرانيا قد يتحول لحرب نووية

الرئيس الأوكراني فولدومير زيلينسكي

دبابة روسية في أوكرانيا

«وكالات» : بعدما أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف يوم السبت استعداده لمفاوضات دون شروط مسبقة مع أوكرانيا، أعلن الكرملين أنه لم يصل رد من كييف حتى الآن.

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، إن كييف لم تستجب للعديد من العروض التي قدمها الرئيس الروسي لبدء مفاوضات سلام مباشرة وإن التركيز الأساسي لموسكو ينصب على بدء هذه العملية.

كما قال «إن روسيا لا تستطيع الرد على اقتراح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بوقف إطلاق النار لمدة 30 يوما دون تسوية جميع الخلافات الدقيقة».

وكانت أوكرانيا صرحت الاثنين، أنها تريد هدنة فورية مع روسيا «لمدة 30 يوماً على الأقل»، بينما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن وقف لإطلاق النار لمدة ثلاثة أيام من الثامن حتى نهاية العاشر من مايو المقبل.

وكتب وزير الخارجية الأوكراني أندريه سيبيغا في منشور على منصة «إكس»: «إذا كانت روسيا تريد السلام حقا، فعليها وقف إطلاق النار فوراً. لماذا الانتظار حتى 8 مايو ؟»، داعياً إلى وقف إطلاق النار «لمدة 30 يوما على الأقل».

في المقابل ندد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بما اعتبره «محاولة تلاعب» بعد إعلان بوتين.

من جهته، أكد البيت الأبيض أمس أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يريد وقفاً «دائماً» لإطلاق النار في أوكرانيا وليس فقط هدنة مؤقتة على غرار تلك التي أعلنها بوتين.

من جهة أخرى حذر نائب الرئيس الأمريكي جاي دي فانس من أن استمرار الحرب في أوكرانيا لعدة سنوات أخرى قد يتحول إلى حرب نووية.

وقال في مقابلة مع المدون الأمريكي تشارلي كيرك، الاثنين، إن «لدى وسائل الإعلام الكبرى فكرة غريبة حول أنه إذا استمر الوضع لعدة سنوات أخرى، فإن روسيا ستنهار وأوكرانيا ستستعيد الأراضي وكل شيء سيكون مثلما كان قبل الحرب».

كما أضاف: «لكن هذا ليس الواقع الذي نعيش فيه»، لافتاً إلى أن استمرار النزاع قد يؤدي إلى عواقب كارثية، بما فيها «انهيار المجتمعات» و«حرب نووية»، وفق وكالة «تاس» الروسية.

فيما أكد أن سياسة إدارة الرئيس الأمريكي الرسمية تتمثل في إنهاء النزاع، وأن دونالد ترامب حدد المهمة لفريقه، وهو إنهاء الحرب بكافة الجهود المتاحة.

جنود أوكرانيون

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن هدنة لثلاثة أيام من 8 إلى 10 مايو في إطار الحرب مع أوكرانيا، تزامناً مع احتفالات موسكو بيوم النصر في الحرب العالمية الثانية.

في المقابل ندد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بما اعتبره «محاولة تلاعب» بعد إعلان بوتين.

وقال في مداخلته اليومية إن «هناك محاولة تلاعب جديدة لسبب أن الجميع سينتظرون الثامن من مايو، وفقط بعد ذلك يتم وقف إطلاق النار لضمان الصمت» خلال العرض العسكري الذي يقام في التاسع من مايو بالساحة الحمراء في موسكو، حسب فرانس برس.

كما صرحت أوكرانيا أنها تريد هدنة فورية مع روسيا لمدة «30 يوما على الأقل».

وكتب وزير الخارجية الأوكراني أندري سيبيغا في منشور على منصة «إكس»: «إذا كانت روسيا تريد السلام حقا، عليها وقف إطلاق النار فوراً. لماذا الانتظار حتى الثامن من مايو؟».

يأتي ذلك فيما حذرت الولايات المتحدة من أن الأسبوع الحالي قد يكون «مفصليا» لتبيان ما إذا من الممكن إرساء السلام.

من ناحية أخرى أشاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يوم الاثنين بجهاز الاستخبارات الخارجية الأوكراني «لتصفيته» شخصيات عسكرية روسية بارزة على مدار أكثر من ثلاث سنوات منذ الحرب الروسية.

ولم تُشر تصريحات زيلينسكي، عبر تطبيق تيليغرام، إلى أي حالة محددة، لكنها بدت إشارة غير مباشرة إلى مقتل الجنرال الروسي ياروسلاف موسكاليك قبل أيام.

وقال زيلينسكي، في إشارة إلى رئيس الجهاز أوليغ إيفاشينكو «أفاد رئيس الاستخبارات الخارجية الأوكرانية بتصفية أشخاص من القيادة العليا للقوات المسلحة الروسية. العدالة لا مفر منها».

وأضاف الرئيس الأوكراني «أفاد رئيس (جهاز الاستخبارات) بالمزيد من الإجراءات لمواجهة شبكات العملاء الروس في أوكرانيا والمخربين. نتائج جيدة. شكرا لكم على عملكم».

ألقى الكرملين باللوم على أوكرانيا في تفجير سيارة مفخخة يوم الجمعة الماضي أودى بحياة موسكاليك، البالغ من العمر 59 عاما، وهو الأحدث في سلسلة اغتيالات لضباط عسكريين روس وشخصيات مؤيدة للحرب منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في فبراير شباط 2022.

ولم تُدل السلطات في كييف بأي تعليق مباشر على الهجوم.

وأمرت محكمة في موسكو بحبس مواطن أوكراني احتياطيا بتهمة الإرهاب على خلفية الهجوم.

وأعلن جهاز المخابرات الأوكراني أنه قتل اللفتنانت جنرال إيجور كيريلوف، وهو قائد عسكري روسي رفيع المستوى تتهمه أوكرانيا بالمسؤولية عن استخدام أسلحة كيميائية ضد القوات الأوكرانية في ديسمبر الماضي في موسكو.

وانتقد زيلينسكي إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن هدنة أحادية الجانب من 8 إلى 10 مايو.

وستتزامن الهدنة الروسية المحدودة مع الذكرى الثمانين للنصر على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.

وقال زيلينسكي إن الهدنة كانت «محاولة أخرى للتلاعب».

وقال زيلينسكي في خطاب ليلي مصور: «لسبب ما، يُفترض بالجميع الانتظار حتى 8 مايو لوقف إطلاق النار – فقط لمنح بوتين الهدوء لعرضه العسكري. نحن نقدر الأرواح البشرية، لا العروض العسكرية». وأضاف أنه لا حاجة للانتظار من أجل وقف إطلاق النار.

وأضاف: «يجب أن يكون وقف إطلاق النار ليس لبضعة أيام فقط، ثم العودة إلى القتل بعد ذلك. يجب أن يكون فوريا وكاملا وغير مشروط، لمدة لا تقل عن 30 يوما لضمان أنه آمن ومضمون. هذا هو الأساس الذي قد يؤدي إلى دبلوماسية حقيقية.»

وأشار زيلينسكي إلى أن اقتراح الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار غير المشروط، الذي وافقت عليه أوكرانيا، لا يزال ممكنا.

وأضاف: «روسيا تعرف تماما ما الذي يجب عليها فعله وكيفية الرد .. أن تتوقف فعلا عن إطلاق النار.»

كان بوتين قد أعلن عن هدنة لمدة 30 ساعة بمناسبة عيد الفصح، وهو ما انضمت إليه أوكرانيا أيضا. وخلال تلك الفترة، كانت الاشتباكات أقل، لكنها لم تتوقف تماما.

ثم لم تلتزم موسكو بمطلب زيلينسكي بتمديد هدنة عيد الفصح لمدة 30 يوما.

الهند تغلق مواقع بكشمير.. وباكستان تتأهب تحسبا لتوغل عسكري

انتشار الأمن الهندي في كشمير بعد الهجوم المسلح

«وكالات» : أغلقت الهند أكثر من نصف المواقع السياحية في الجزء الخاضع لسيطرتها من إقليم كشمير بدءا من أمس الثلاثاء، لتشديد الإجراءات الأمنية بعد هجوم على سائحين الأسبوع الماضي، في حين اتفقت نيودلهي وإسلام آباد على فتح معبر حدودي بشكل استثنائي أمس وغدا لعودة مواطني البلدين.

كما تحدثت مصادر محلية عن إسقاط مسيرة هندية في الجزء الخاضع لسيطرة باكستان من إقليم كشمير المتنازع عليه.

وجاء في وثيقة حكومية اطلعت عليها رويترز أن سلطات جامو وكشمير قررت إغلاق 48 من أصل 87 وجهة سياحية في الإقليم، وتكثيف الوجود الأمني في بقية المناطق السياحية.

ولم تُحدد فترة زمنية للإغلاق. ولم يرد مسؤولون حكوميون بعد على طلبات للتعليق.

وفي باكستان، قال وزير الدفاع خواجة محمد آصف الاثنين إن التوغل العسكري الهندي بات وشيكا وسط تصاعد التوتر بين البلدين اللذين يمتلكان سلاحا نوويا.

وأكد آصف في مقابلة مع رويترز أن بلاده عززت قواتها تحسبا لتوغل هندي وشيك، مشيرا إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية في هذا السياق.

واعتبر أن الخطاب الهندي أصبح أكثر تصعيدا، وأن الجيش الباكستاني حذر الحكومة من احتمال توغل وشيك من جانب الهند، دون أن يكشف تفاصيل إضافية بشأن تقديره لقربه.

وقال آصف إن باكستان في حالة تأهب قصوى لكنها لن تستخدم ترسانتها النووية إلا إذا «كان هناك تهديد مباشر لوجودنا».

وأشار الوزير الباكستاني إلى أن إسلام آباد تواصلت مع الدول الصديقة مثل دول الخليج والصين، كما أطلعت بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما على الوضع.

وأضاف أن بعض الدول الصديقة في الخليج العربي تدخلت للتوسط بين الجانبين، دون أن يسمي أيًا منها.

وذكر آصف أن الولايات المتحدة «تنأى بنفسها» حتى الآن عن التدخل في هذه المسألة.

وعبّرت الصين عن أملها في أن يتحلى الجانبان بضبط النفس، ورحبت بجميع الإجراءات لتهدئة الوضع.

وعقب هجوم كشمير الذي أسفر عن مقتل 26 شخصا وإصابة آخرين، اتهمت الهند اثنين من المهاجمين بأنهما باكستانيان، في حين نفت إسلام آباد أي صلة بالحادث وطالبت بتحقيق محايد، متهمة نيودلهي بممارسة حملة تضليل عليها.

وتعهد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بملاحقة المهاجمين ومعاقبتهم.

وقررت الهند تعليق العمل بـ«معاهدة مياه نهر السند» لتقسيم المياه، وطالبت دبلوماسيين باكستانيين بمغادرة البلاد خلال أسبوع.

كما أوقفت الهند منح التأشيرات للمواطنين الباكستانيين، وألغت جميع التأشيرات الصادرة سابقا.

من جانبها، نفت باكستان الاتهامات وقيّدت عدد الموظفين الدبلوماسيين الهنود في إسلام آباد، وأعلنت أنها ستعدّ أي تدخل في الأنهار خارج معاهدة مياه نهر السند «عملا حربيا»، وعلقت التجارة مع الهند، وأغلقت مجالها الجوي أمامها.

مقتل 26 شخصا بانفجار قوي استهدف مدنيين في نيجيريا

الجيش النيجيري يواجه تحديات كبيرة في التصدي للجماعات المتطرفة

«وكالات» : قُتل 26 شخصًا على الأقل في انفجار قوي وقع في شمال شرق نيجيريا، حيث استهدفت عبوة ناسفة مجموعة من المدنيين في منطقة بورنو، التي تعاني من اضطرابات مستمرة جراء الهجمات المسلحة.

وقع الحادث الاثنين، عندما كانت قافلة من السيارات المدنية في طريقها بين مدينتي ران وغامبورو نجالا، مما أسفر عن هذا العدد الكبير من القتلى. وقالت السلطات المحلية إن الهجوم وقع على بعد نحو 200 كيلومتر من مدينة مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو.

وتعد هذه المنطقة الأكثر تأثرًا بالصراع الدائر بين الحكومة النيجيرية وجماعة بوكو حرام، التي تستخدم غالبًا مثل هذه العبوات الناسفة في هجماتها.

ووفقا لتصريحات شهود عيان، كانت السيارة المستهدفة تحمل مجموعة من المدنيين، بينهم نساء وأطفال، عندما وقع الانفجار مما أدى لمصرعهم على الفور.

وأكدت السلطات المحلية أن الانفجار أسفر أيضًا عن إصابة العديد من الناجين الذين تم نقلهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

يأتي هذا الهجوم في وقت حرج، حيث تستمر المعارك بين قوات الجيش النيجيري والجماعات المسلحة في مناطق عدة من الشمال الشرقي.

وقد أكدت مصادر محلية أن التحقيقات جارية للكشف عن ملابسات الحادث، رغم أن السلطات لم تذكر أي مشتبه بهم حتى الآن.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الانفجار، لكن أصابع الاتهام عادة ما تشير إلى جماعة «بوكو حرام» أو الفصائل المتحالفة معها، التي تشن هجمات على المدنيين والعسكريين بشكل متكرر.

وتشعر المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة بقلق بالغ من تصاعد العنف في شمال شرق نيجيريا، وتقول إن هذا التفجير يعد تذكيرًا مؤلما بأن المدنيين ما زالوا يدفعون الثمن الأكبر جراء هذا الصراع.

تجدر الإشارة إلى أن نيجيريا تعيش في قلب أزمة إنسانية كبرى، حيث نزح الملايين من السكان بسبب أعمال العنف.

وتواصل الحكومة النيجيرية تعزيز التدابير الأمنية في هذه المناطق، إلا أن التحديات الكبيرة في القضاء على الجماعات المسلحة ما زالت قائمة.

«هيومن رايتس»: إدارة ترامب تستهدف المنظمات الحقوقية في «حملة صارمة»

«وكالات» : عبّرت منظمة هيومن رايتس ووتش عن تضامنها مع منظمات المجتمع المدني الأمريكية التي تعرضت لـ«هجوم غير مسبوق» نتيجة التخفيضات المفاجئة التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على التمويل الحكومي.

ووصفت المنظمة في بيان هذه التخفيضات بأنها ليست مجرد تغييرات في السياسات، بل هجوم مباشر وغير مبرر على جهود هذه المنظمات التي تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وخلال الأسابيع الأولى من ولاية ترامب الثانية، شنت الإدارة «حملة مفاجئة وصارمة من تخفيضات التمويل، تعد بمثابة هجوم واسع النطاق على حماية حقوق الإنسان» وسلسلة من التخفيضات التمويلية المفاجئة التي أثرت بشكل مباشر على منظمات تقدم خدمات حيوية لدعم المهاجرين والمجتمعات الساعية إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية، وتضمنت أولى موجات التخفيضات تمويلا لمؤسسات بارزة مثل «معهد فيرا»، وهو منظمة رائدة في الدعوة إلى إصلاحات في النظام القضائي، بالإضافة إلى منظمة «إستريلا ديل باسو» في إل باسو بولاية تكساس، التي تقدم خدمات قانونية ومساعدات حيوية للمهاجرين.

وبحسب هيومن رايتس ووتش، تم قطع التمويل عن مئات المنظمات الأخرى فجأة ودون سابق إنذار، حيث تم إبلاغ بعضها أن السبب وراء هذه التخفيضات هو عدم توافق أنشطتها مع أولويات الإدارة، وأوضحت هيومن رايتس ووتش أن السياسات التي تتبعها إدارة ترامب في هذه المرحلة تتسم بالعدوانية تجاه حقوق المهاجرين، حيث أوقفت الجهود الفدرالية لدعم هذه الفئة المستضعفة. كما تراجعت الإدارة عن المبادرات التي تهدف إلى تحقيق شرطة مسؤولة وغير تمييزية، مما يعمّق التحديات في النظام القضائي الجنائي ويزيد من عدم المساواة.